

التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013- 2017).

Islamic microfinance as a mechanism for financing micro-enterprises while promoting financial inclusion A case study of the Sudanese Social Savings and Development Bank for the period (2013-2017).

يقور احمد^{1*} ، موسي نصيرة² ، بوشخي محمد رضا³

¹ جامعة معسكر (الجزائر)

² جامعة معسكر (الجزائر)

³ جامعة معسكر (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/10/20؛ تاريخ المراجعة: 2021/12/13؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص:

لقد شهد التمويل الإسلامي الأصغر نموا كبيرا خلال العقدین الاخيرین ، إذ تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات للفقراء و منخفضي الدخل المستبعدین من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية ، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور التمويل الإسلامي الأصغر كأداة تمويلية فعالة لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة بهدف التقليل من حدة الفقر . وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة بنك الادخار و التنمية الاجتماعية في تحقيق الشمول المالي في السودان خلال الفترة (2013-2017) من خلال منح التمويل الأصغر لتمويل صغار المنتجين في المجال الزراعي ، و الحرفيين و المهنيين و الأسر المنتجة ذوي الدخل المحدود ، الطلاب ، المرأة ، مستحقي الزكاة ، تمويل البحوث و الدراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية ممولة بالقروض الحسنة و الدعم النقدي المباشر ، بالإضافة إلى التمويل ذات البعد الاجتماعي الذي يساهم في تمويل مختلف مشاريع البنية التحتية ، و هذا ما جعل البنك رائدا في مجال الصيرفة الاجتماعية .

الكلمات المفتاح : شمول المالي ؛ تثقيف المالي ؛ تمويل الإسلامي الأصغر ؛ مشاركة في المخاطر

تصنيف : JEL : G20 G15

Abstract:

Islamic microfinance has witnessed significant growth over the past two decades, as microfinance institutions provide services to the poor and low-income people excluded from the formal financial systems due to their poor economic conditions. This research paper aims to highlight the role of Islamic microfinance as an effective financing tool to provide the necessary financing for small enterprises with a view to Reducing poverty. The study found the contribution of the Savings and Social Development Bank to achieving financial inclusion in Sudan during the period (2013-2017) by granting microfinance to finance small producers in the agricultural field, craftsmen, professionals and productive families with limited income, students, women, Those entitled to zakat, financing research and economic and social feasibility studies financed by good loans and direct cash support, in addition to financing with a social dimension that contributes to financing various infrastructure projects, and this is what made the bank a pioneer in the field of social banking.

Keywords: financial inclusion; financial education; Islamic microfinance; risk sharing. Keyword

Jel Classification Codes : G15 ; G20

I - تمهيد :

لقد حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في تعزيز الشمول المالي ، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل وترسيخ الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية و يشكل التمويل الإسلامي الأصغر تمويل سواء كان عيني او نقدي للفقراء بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد برز نهج التمويل الأصغر بعد إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 ويعتبر بمثابة العام الدولي للتمويل الأصغر والاعتراف الذي يؤكد على أهميته بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وتميز ببرامج التمويل الأصغر بانها تتيح القروض الصغيرة للمؤسسات المصغرة وعادة تكون قصيرة الاجل ، وهو ما يساعد التحوط من مخاطر التخلف عن السداد أو التأخير .

انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة التساؤل التالي لهذه الورقة البحثية على النحو التالي : كيف يساهم التمويل الإسلامي الأصغر كأداة لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي ؟ فرضية البحث : انطلاقا من التساؤل المطروح والإجابة عليه قمنا بصياغة الفرضية التالية : التمويل الإسلامي الأصغر له دور فعال في تطوير المؤسسات المصغرة . ولإثبات صحة هذه الفرضية سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يعتمد المنهج على التحليل النظري لأبعاد و متغيرات المشكلة البحثية وذلك من خلال التأصيل النظري لهذه المتغيرات . أما المنهج التحليلي ، فسوف يعتمد على تجربة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني في توفير التمويل الأصغر والتمويل ذات البعد الاجتماعي من خلال إحصائيات خاصة بالفترة (2013-2017) لدعم المؤسسات المصغرة بهدف تعزيز الشمول المالي .

أهداف البحث : بناء على الإشكالية السابقة ، يمكن تحديد أهداف البحث على النحو التالي : -تحديد مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات المصغرة - التعرف على مختلف نماذج لبنوك مختصة في التمويل الأصغر -إسهام التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي -إبراز دور التمويل الأصغر والتمويل ذات البعد الاجتماعي في دعم المؤسسات المصغرة في بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان . أهمية البحث : معرفة مدى فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الشمول المالي .

هيكل الدراسة : للإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور : أولا: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي والمؤسسات المصغرة ثانيا: دور التمويل الإسلامي كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة رابعا: التطرق إلى مبادرة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني في تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الأصغر والتمويل ذات البعد الاجتماعي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية لتخفيف من حدة الفقر .

1. الإطار النظري للتمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة

1. التمويل الأصغر

1.1. تعريف التمويل الأصغر

هناك عدة مصطلحات و مسميات للتمويل الأصغر نذكر منها : التمويل متناهي الصغر ، المديونية الصغيرة ، القروض الصغيرة ، micro finance ، micro crédit .

توجد عدة تعريفات للتمويل الأصغر وفيما يلي نستعرض أهمها :

*التمويل الأصغر هو كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء و العائلات ذوي الدخل المنخفض و الذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الإسلامية ، من أجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية . (البنك الدولي، أكتوبر 2012)

* ويشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية و هي الائتمان و التحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء الغير قادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية ، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء و هي ندرة الفرص للحصول على القروض و على الخدمات المصرفية الأخرى و التي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية. (بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم ، فارس أرباب اسماعيل، فبراير 2006 ، صفحة 20)

*التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع ، القروض ، تحويل النقود ، و التأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة ، و يقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في : المؤسسات الرسمية كالبنوك ، المنظمات غير الحكومية و المؤسسات شبه الرسمية كالتعاونيات ، و المصادر غير الرسمية مثل الممولين و أصحاب المتاجر و المجموعات التي تخدم بعضها البعض. (Mejeha

Remy O ، 02 March 2009 Posted

*يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء ، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية ، وذلك من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلائم مع ظروفه. (Khan, Ajaz Ahmed ، 2008)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التمويل الأصغر موجه للفقراء وأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرّون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية. تضم مؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات رسمية مثل البنوك و المنظمات غير الحكومية ، شبه رسمية كالتعاونيات ، بنوك الادخار في القرى و غير رسمية مثل مجموعة الادخار ، الائتمان أو التسليف ، و يكون التمويل قصير الاجل مدة أقل من 12 شهر .

2. نماذج التمويل الأصغر

لقد شهد التمويل الأصغر نموا كبيرا خلال العقدین الاخيرین ، إذ تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات للفقراء تتناسب مع ظروف احتياجاتهم ، و تتميز ببرامج التمويل الأصغر بانها تتيح القروض الصغيرة و عادة تكون قصيرة الاجل ، و هو ما يساعد التحوط من مخاطر التخلف عن السداد أو التأخير ، و من أهم هذه النماذج نذكر منها :

1.2.1. نموذج بنك جرامين : يتطلب هذا النموذج استهداف دقيق للفقراء من خلال اختبارات التحقق من الاهلية المالية ، و التي تطبق بشكل رئيسي على مجموعات النساء ، و من أهم خصائصه يعمل على توفير التمويل مما يعد بديلا للضمانات و أداة لتخفيف من مخاطر عدم السداد ، و يعد برنامج أمانة اختيار بماليزيا من أوائل البرامج التي تقلد بنك جرامين و التي تعمل على تقديم التمويل الأصغر مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية (المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب)

2.2.1. نموذج بنك القرية : وهو النموذج الذي تم تقليده على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، وتتكون من هيئة منفذة تؤسس بنوك القرى على نحو منفصل ، و يبلغ عددها ما بين 30-50 عضواً ، حيث تقدم رأس مال "خارجي" للتمويل المستمر للأفراد الأعضاء ، وتسدد القروض الفردية على أقساط أسبوعية على مدى 04 أشهر ، وهي المدة التي يعيد فيه بنك القرية أصل القرض بالإضافة إلى الأرباح ، ويرتبط حجم القرض بأداء أعضاء بنك القرية فيما يتعلق بتراكم مدخراتهم والتي تستعمل في التمويل ، فكلما تراكم رأس المال الكافي لدى أي بنك من بنوك القرية داخلياً يتأهل ذلك البنك ليصبح مؤسسة مستقلة معتمدة على ذاتها ، وقد طبق هذا النموذج في جبل الحص بسوريا ، كما هناك تجربة جديدة لمؤسسة المساعدة الدولية للمجتمع (FINCA) في أفغانستان تسعى إلى تنفيذ هذا البرنامج. (الصادق طلحة محمد رحمة، ديسمبر، 2017 ،)

3.2.1. نموذج الاتحاد الائتماني : هو نوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح ، تقوم على مفهوم التبادل ، يمتلكها مجموعة من الأعضاء ويتحكمون فيها ، تعمل على حشد المدخرات وتقديم القروض لأغراض الإنتاج والادخار ، تكون تحت إشراف هيئة مانحة تعزز الاتحادات الائتمانية الأساسية ، حيث تقدم التدريب وتراقب أداءها المالي ، وقد طبق هذا النموذج بشكل واسع في آسيا ، ولها شغبة كبيرة في سريلانكا . (إيهاب طلعت الشايب، 2010)

4.2.1. نموذج جماعات العون الذاتي بالهند : وهي عبارة عن برنامج يجمع بين التمويل الأصغر والأنشطة الائتمانية الأخرى ، ويتكون من جماعة من الأعضاء تتراوح عددهم من 10-15 عضو ذوي دخل متقارب ، تعمل بشكل أساسي على تجميع مدخرات أعضائها واستخدامها في الإقراض ، كما تسعى للحصول على التمويل الخارجي لتكميل مواردها الداخلية ، بالإضافة إلى أنها تتلقى الدعم والمساندة من قبل المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور الوسيط المالي للجماعات العون الذاتي بهدف تسيير الروابط بينها وبين هيئات تمويلية أخرى.

2. مبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

إن مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر هي مستقاة من مبادئ التمويل الإسلامي بشكل عام ، وتتمثل مبادئ التمويل الإسلامي المصغر في: (زيتوني)

-تحريم الفائدة على القروض وذلك لأن الإقراض بفائدة يؤدي إلى استغلال حاجة الأفراد الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة للتمويل ؛

-اعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ؛

-التمويل ليس منتجا بذاته ؛

-التركيز على الاستثمار الحقيقي (تمويل الأصول المنتجة) ذو القيمة المضافة ؛

-التركيز على الأهلية الاقتصادية للمشروعات وليس على الأهلية المصرفية لأصحابها ؛

-ينبغي أن يوجه التمويل نحو المشروعات التي تعمل في مجال الطيبات .

3. المؤسسات المصغرة

1.3. تعريف المؤسسات المصغرة : يختلف تعريف المؤسسات المصغرة من دولة لأخرى ، وفيما يلي نعرض بعض هذه التعريفات :

*. التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أشكال هي أ- المؤسسة المصغرة : هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين ، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي . (لخلف عثمان، 2004)

ب- المؤسسة الصغيرة : وهي التي تضم أقل من 50 موظفاً ، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي .

ج- المؤسسة المتوسطة : عدد موظفيها أقل من 300 موظف ، أما كل من أصولها و حجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي .

*التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة (EEC) : ويعتبر هذا التعريف المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا و يقل عدد العاملين بها عن 100 عامل ، بينما تتبنى ألمانيا و هي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة ، حيث تعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا و يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل. (سمير علام)

الجدول (01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد الأفراد	عدد المؤسسات	%	عدد الأجراء	%
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	184.725	93.24	212.575	34.99
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	9.100	5.71	176.731	27.86
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	1.682	1.05	235.669	37.15
المجموع		159.507	100	634.375	100

المصدر: بوهزة محمد ، بن يعقوب طاهر ، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، يومي 25-28 ماي 2003 ، ص 09.

* التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية (USSBA) : تعتمد هذه الإدارة على مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير ، و من أهم هذه المعايير :

- أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل . وإن يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلى 1500 عامل .

- أن لا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار أمريكي .

- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن 4.5 مليون دولار .

- أن لا يتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار .

و بالتالي يمكن القول أن في أمريكا تم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة التي لا يفوق بها عدد العمال عن 500 عامل و لا تتعدى المبيعات السنوية عن 20 مليون دولار .

*تعريف مجلس التعاون الخليجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : حددت منظمة الخليج للاستثمارات سنة 1994 تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك بالاعتماد على معيار العمالة على أنها تلك المشروعات التي لا يزيد فيها عدد العاملين عن (60) عاملا ، أما رأس المال فإنه لا يتجاوز مليون دولار ، و المشروعات التي لا يزيد فيها الاستثمار عن خمسة مليون و نصف دولار هي مشروعات متوسطة الحجم. (قمر المللي، 2015)

*التعريف المعتمد في القانون الجزائري : في ظل غياب تعريف قانوني محدد و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كانت الحكومة مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذه المؤسسات مما دفع بالقانون الجزائري إلى الأخذ بالتعريف نفسه المطبق في الاتحاد الأوروبي ، و أن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ، و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على مايلي : "تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني ، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و

الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار جزائري ، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج ، وتفصل ذلك كمايلي: (الجريدة الرسمية رقم 77 ، 15 ديسمبر 2001).
أ-تعرف المؤسسة المتوسطة :بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و مليار دج ،
او تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دج . وتعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع واحد مما يعني
ضرورة الإتصال بين عدد من المديرين . وتكون لهذه المؤسسة خطوط إنتاج عديدة ، وتؤدي قدرا كبيرا من عملها عن طريق
الإئتمان ، وتحتاج هذه المؤسسة إلى بنية محاسبية متطورة بدرجة معقولة ، بالإضافة إلى أدوات للمراقبة الداخلية و
حسابات إدارية مفصلة لمديري مختلف المنتجات .

ب-تعرف المؤسسة الصغيرة :بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج ،
أو لا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دج . وغالبا ماتكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى قروض مالية ، ويتعين عليها
تقديم تقارير إلى المقرضين .وتكون في حاجة إلى معلومات إدارية بشأن رقم الأعمال و إلى تحليل التكاليف بحسب خط الإنتاج
، وقد تباشر المؤسسة جزءا كبيرا من أعمالها عن طريق الإئتمان ، ولذلك فإنها تكون في حاجة إلى نظام أكثر دقة للمحاسبة
و المراقبة ، وقد تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى موظف متفرغ لمسك الدفاتر ومتابعة السجلات وتزويد الإدارة
بالمعلومات المطلوبة .

ج-تعريف المؤسسة الصغيرة :بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج ،
أولا يتجاوز حصيلتها عشر ملايين دج . وتنسم ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على اساس العلاقة بين
شخص وشخص آخر ، كما أنه ليس من المرجح أن تكون بحاجة إلى تخصيص قدر كبير من وقت الموظفين للقيام بعمليات
المحاسبة أو تكون قادرة على تحمل تكاليف ذلك . فالعمليات التي تقوم بها هذه المؤسسة غالبا ما تتصل بمنتج واحد او
خدمة واحدة أو نوع واحد من العمليات ، ولا تحتاج هذه المؤسسة إلا إلى عملية محاسبة أساسية لتسجيل رقم الأعمال ، و
مراقبة النفقات والارباح . وليس من المحتمل ان تكون لهذه المؤسسة تعاملات إئتمانية على نطاق واسع .
ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي الذي يوضح التعريف المعتمد من قبل المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و
المتوسطة .

الجدول(02) : تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 إلى 2 مليار دج	بين 100 إلى 500 مليون دج

المصدر:المواد 5 ، 6 ، 7 ، من القانون التوجيهي رقم 18/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12
ديسمبر 2001 ، الجريدة الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001 .

ومن خلال التعاريف أعلاه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة هي عموما مؤسسات تضم أقل من 10 عمال كما تسميتها بعض
الدول بالمؤسسات العائلية أو الحرفية ، وهذا لتركيبها الخاص بالعائلة و امتهاها الحرف اليدوية بكثرة كالصناعات التقليدية

2. خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة

تحمل المؤسسات الصغيرة مجموعة من الخصائص و الميزات التي أهلتها لتأخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي و التي جعلت العديد من الدول تولي الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات ، وسوف نقوم بابرار أهم هذه الخصائص في النقاط التالية: (جبار محفوظ، العدد 05 ، ديسمبر 2003)

*انخفاض رأس المال : تتميز المؤسسات الصغيرة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء في فترة الانشاء أو أثناء التشغيل ، مما جعلها مميزة عند صغار المستثمرين ، كذلك انخفاض تكلفة اليد العاملة التي تتطلبها كونها تعتمد على تكنولوجيا بسيطة و هي لا تحتاج لالات معقدة أو مكان كبير ، إلى جانب أن معدلات دوران رأس المال كبيرة و فترة الاسترداد قصيرة .

*الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة و يتم ذلك من خلال الاعتماد على ادوات تتميز بالبساطة و المستوى التكنولوجي المنخفض ، بالإضافة الى الاعتماد على اليد العاملة بدرجة كبيرة لكن هذا لا ينفي اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة ، حيث نجد مؤسسات صغيرة الحجم تتعاقد لانتاج صناعات دقيقة و محددة مؤسسات كبيرة الحجم في مجال الالكترونيات مثلا .
*المرونة العالية : تتميز المؤسسات الصغيرة بسهولة تكيف الانتاج حسب الاحتياجات ، حيث ان سوق المؤسسات الصغيرة يكون محدودا نسبيا نظرا للعلاقة الشخصية بالعملاء مما يسهل التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفضيلية ، كما تتمتع المؤسسات الصغيرة بميزة المرونة العالية على خلاف المؤسسات الكبيرة التي تملك جهازا إداريا و تنظيميا يجعلها أقل قدرة على تحسين الاخطار و معالجتها .

3. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة

ترجع إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة إلى محدودية الحصول على رأس المال و الخدمات المالية للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل بصفة مستمرة ، و هذا بسبب ضعف الموارد الذاتية لأصحاب المؤسسة و لإحجام مؤسسات التمويل على تقديم الائتمان اللازم للمؤسسات الصغيرة لمزاولة نشاطها ، و هذا راجع لجملة من الأسباب نذكر منها: (توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، 2002)

*تكلفة القروض المرتفعة : تعد تكاليف المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات مرتفعة مقارنة بصغر حجمها ، و هذا راجع للمبلغ الصغير للقروض ، حيث ان البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر أثناء منحها القروض الصغيرة .

*عدم توفر الضمانات المطلوبة: أثناء منح القروض تتطلب مؤسسات التمويل ضمانات مختلفة ، وذلك حسب طبيعة القرض و العميل المقترض و هذا بغرض تغطية مخاطر عدم سداد القرض من قبل العميل المقترض ، و غالبا ما يعجز أصحاب المؤسسات الصغيرة من توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتهم التمويلية .

*ارتفاع مخاطر إقراض المؤسسات الصغيرة : في أغلب الحالات لا يمتلكون أصحاب المؤسسات القدرة على تقديم دراسة جدوى و خطط العمل التي يقدمها أصحاب المؤسسات الكبيرة ، بالإضافة أن هذه المؤسسات ليس لها سجلات ضريبية و لا تهتم بتسجيل و تقييد حساباتها في دفاتر منتظمة ، مما يزيد من مخاطر التعامل معها ، و تصبح غير جديرة بالثقة الائتمانية .

3. إسهام التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز الشمول المالي

1.3. التمويل الإسلامي الأصغر

أ. تعريف التمويل الإسلامي

*عرف منذرقحف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية ، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدها و يتصرف فيها لقاء عائد تبجيحه الأحكام الشرعية. (منذر قحف، 2004)

* وعرفه فؤاد السرطاوي بأنه يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري. (فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، 1999) ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص إلى أن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية .

2. الفرق بين التمويل الإسلامي الأصغر والتمويل التقليدي الأصغر

يشير مفهوم التمويل الأصغر التقليدي إلى الخدمات المالية للفقراء سواء كانت تمويل المؤسسات الصغيرة بالقروض أو تقديم خدمات مالية أخرى كالتأمين ، الادخار ، تحويل الأموال .. الخ حسب نظام الفائدة. (محمد مصطفى غانم، 2010) أما التمويل الأصغر الإسلامي فإنه يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى بصيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ب. صيغ التمويل الإسلامي المصغر المتاحة للمؤسسات المصغرة

للتتمويل الإسلامي فعالية كبيرة تتجلى في توفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة ، إذ تستخدم مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر مجموعة متنوعة من الصيغ التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي :

الجدول رقم (03) : صيغ التمويل الإسلامي المصغر

الصيغة	مناسبة لمالي	تكلفة رأس المال	المخاطر التي تشكلها بالنسبة للمقترض	المخاطر التي تشكلها بالنسبة للمقترض	ملاحظات
المشاركة / المضاربة	الأصول الثابتة و رأس المال المتداول	مرتفعة للغاية	منخفضة للغاية	مرتفعة للغاية	تكاليف إدارة القرض و مراقبته تعتبر مرتفعة بسبب جدول السداد و غياب المحاسبة المناسبة تعتبر وسيلة مثالية ولكن لا تشجع ممارستها
الإجارة	الأصول الثابتة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد ، و قد تؤدي تعددية التعاملات التي تتمثل في تمويل رأس المال المتداول إلى رفع التكاليف مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل العميل . وينتشر استخدام هذه الوسيلة انتشارا كبيرا من الناحية العملية ، بالرغم من ان الكثيرون يعتقدون أنها بديل قريب من الإقراض الربوي
القرض	جميع	منخفض	منخفض	متوسطة	هذه الوسيلة تقوم على الأعمال الخيرية و

الحسن	الأغراض	للغاية	للغاية	تجمع ما بين التطوع و انخفاض التكاليف العامة . وهي وسيلة شائعة لانها تعتبر أنقى نوع من أنواع التمويل .
السلم	رأس المال المتداول	مرتفعة	مرتفعة	ترتفع
الاستصناع	الأصول الثابتة	مرتفعة	مرتفعة	ترتفع
الاستئجار	رأس المال المتداول	متوسطة	متوسطة	متوسطة

المصدر: علي بشير خلاط ، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي : التحديات و المبادرات ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، المملكة العربية السعودية ، 2008 ، ص ص: 25-26.

2.3. الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة

1. تعريف الشمول المالي

هناك العديد من التعاريف التي ارتبطت بمفهوم الشمول المالي نذكر منها مايلي :

عرفت مجموعة العشرين G20 و مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع و بما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة للخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة. (علي سماي ، عمر قاضي)

وكما عرفته منظمة الدولية (OECD) و الشبكة التثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه : العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة بالوقت و السعر المعقولين ، و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي. (صندوق النقد العربي، 2015)

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرفه بأنه " وصول الأسر و الشركات إلى الخدمات المالية المناسبة و استخدامها بشكل فعال و وجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية و بشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا. " (CGAP, 2011)

أما البنك المركزي الجزائري (BCA) فعرفه كمايلي : " إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساتهم و أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة و الإشراف و التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية و المصرفية. (Banque D'Algérie, consulté le 03/02/2021.)

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الشمول المالي هو تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على أكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والأفراد ، تتناسب مع احتياجاتهم كحسابات توفير ، حسابات جارية ، خدمات الدفع والتحويل ، التأمين ، التمويل والائتمان ، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح ذات الدخل المنخفض ، ولا يتحقق ذلك من دون التثقيف المالي ، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته.

2. أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي المصرفي

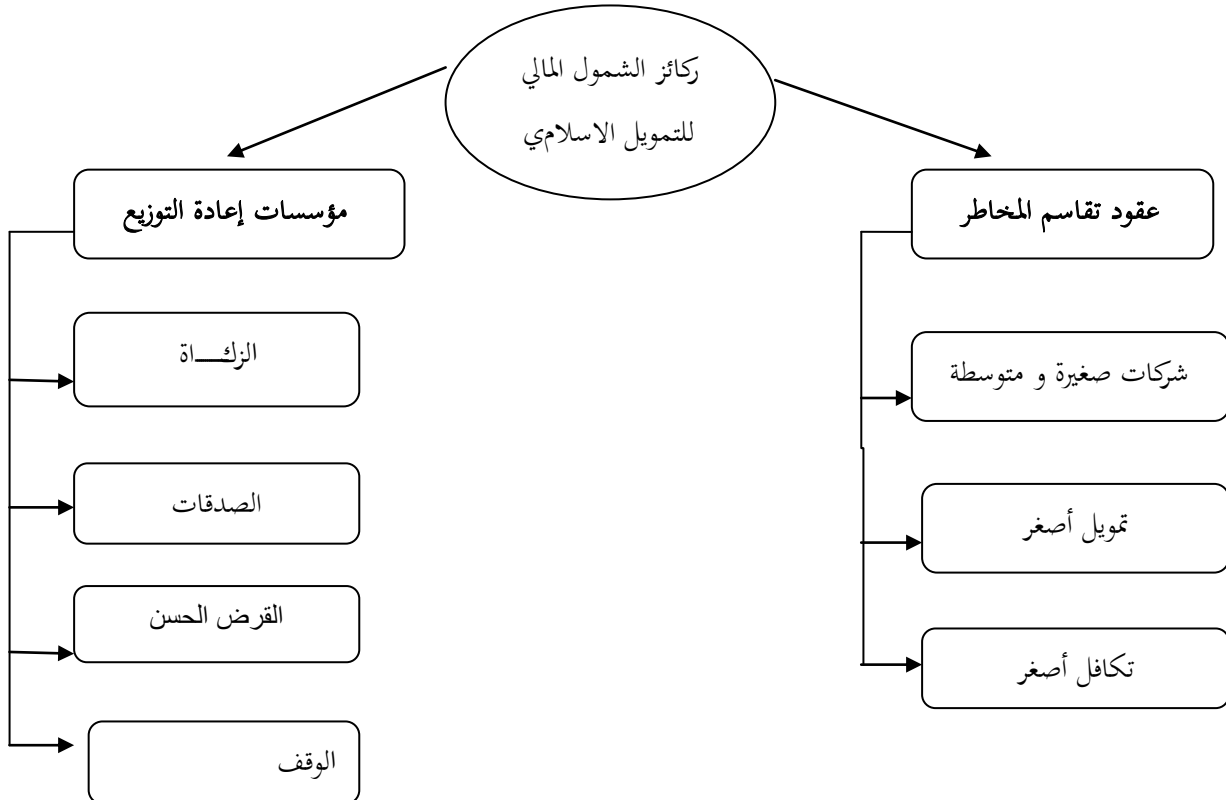
يعتبر التمويل الإسلامي عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم ، ولقد جاء في تقرير مشترك بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي أن التمويل الإسلامي عامل محفز لتحسين الوصول إلى النظام المالي الرسمي ويمكن استخدامه لمعالجة الشمول المالي على النحو التالي: (Bank Group, 2017)

-يتمثل جوهر التمويل الإسلامي في تشجيع استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر التي تعد بديلا عمليا وذات فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية ، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة و التأمين التكافلي لتعزيز فرص الحصول على التمويل ؛

-يوفر التمويل الإسلامي بديلا جيدا أمام الشركات والأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لاعتبارات دينية أو أخلاقية أو مالية ؛

-يحتوي التمويل الاجتماعي الإسلامي على أدوات متميزة لإعادة توزيع الثروات في المجتمع مثل الزكاة والصدقات والوقف و القرض الحسن ، و من شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع عقود تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع و بالتالي تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

الشكل (01): ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة.

4. مبادرة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في تمويل المؤسسات الصغيرة

1.4 : نبذة تعريفية عن البنك

1. تعريف : أنشئ بنك الادخار والتنمية الاجتماعية سنة 1996 ، امتدادا لبنك الادخار السوداني (1974-1995) وهو مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الأصغر وتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي ، حيث استطاع إدخال أكثر من 2 مليون مواطن في دائرة التعامل مع الجهاز المصرفي ، من خلال الاستفادة من الخدمات المتاحة عبر فتح حسابات مصرفية ، يمول البنك مشروعات القرض الحسن بالإضافة إلى تمويل مشروعات البنية التحتية و المشروعات ذات البعد الاجتماعي في كافة المجالات الخدمية ، حيث يساهم البنك بأكثر من 27 % من إجمالي التمويل الأصغر في السودان ، حيث يقدم التمويل سنويا لأكثر من 67 مشروعا ، مستخدما في ذلك ضمانات ميسرة . (موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، تاريخ الاطلاع : 2021/04/05 .)

2. أهداف

- تخفيف حدة الفقر وتحسين الوضع المعيشي لمحدودي الدخل ، ونشرو تنمية الوعي الادخاري والمصرفي ؛
- القيام بجميع الأعمال المصرفية و المعاملات المالية التجارية والاستثمارية من أجل توفير الموارد وتوظيفها لأغراض التنمية الاجتماعية و المساهمة في مشاريع التنمية الزراعية والاقتصادية والصناعية .

3. القطاعات الممولة من طرف البنك

- يوفر البنك التمويل المصرفي لكافة القطاعات الاقتصادية والتجارية ، كما يقوم بتمويل صغار المنتجين في المجال الزراعي ، حيث مول البنك أكثر من 45 ألف مزارع في مشروع واحد ربط صغار المزارعين بالأسواق في كردفان ودالافور ، والحرفيين و المهنيين والأسر المنتجة ذوي الدخل المحدود ، الطلاب ، المرأة ، مستحقي الزكاة ، مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم .
- تمويل البحوث والدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية لقطاع صغار المنتجين . (عبد الله آدم عبد الله أحمد، 2018)

ثانيا . مؤشرات الأداء التنموي والاجتماعي للبنك لسنة 2017.

1. التمويل الأصغر

يعتبر بنك الادخار والتنمية الاجتماعية منارة سامقة لمشروعات التمويل الأصغر وتمويلات البنى التحتية ، حيث يشكل قطاع التمويل الأصغر ومشروعات البعد الاجتماعي نسبة 57 % من جملة التمويل المنفذ بنهاية 2017 ، حيث استفاد منه 67108 مستفيدا بنسبة أداء 112 % .

الجدول (04) : التمويل الأصغر القائم خلال الفترة (2013-2017) (المبالغ بالآلاف الجنيهات)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل الأصغر	386.155	469.076	550.231	673.208	1.002.050
معدل النمو التراكمي (%)	-	21	42	74	159
عدد الأسر المستفيدة	97.115	110.677	109.596	110.514	119.892
معدل النمو التراكمي (%)	-	14	13	14	24

المصدر: بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية ، تقرير سنوي لسنة 2017 ، ص 27.

من خلال الجدول بلغ حجم التمويل الأصغر القائم بالبنك 1.002.050 مليون جنيه حتى نهاية سنة 2017 ، لعدد 119.892 أسرة ويمثل نسبة 24 % من جملة التمويل القائم المقدم من البنوك السودانية ، مقارنة 673.208 مليون جنيه في سنة 2016 ، لعدد 110.514 أسرة مستفيدة ، أي بنسبة 14 % من حجم التمويل ، كما يوجه البنك 50 % من سقفه التمويلي لتنفيذ مشروعات التمويل الأصغر في حدود مبلغ 50 ألف جنيه لتمويل المشروع الزراعي أو الصناعي ، و 30 ألف جنيه لتمويل مشروعات القطاعات الأخرى ، بلغ التمويل المنفذ التراكمي ب 2.365 مليون للفترة من 2013-2017 ، لعدد 286.833 أسرة عبر التمويل الفردي والجماعي ، حيث بلغ عدد التنظيمات التي تم الوصول إليها في الفترة المذكورة 841 تنظيماً بعدد بلغ 107 ألف مستفيد بحجم تمويل قدره 247 مليون جنيهاً .

الجدول (05) : إجمالي التمويل الأصغر المنفذ للقطاعات المستهدفة (الوحدة : ملايين جنيه)

القطاع	2013		2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
زراعة	17883	12395	35.704	11.496	13.373	2.075	31.705	7.444	133.656	12.871
ثروة حيوانية	52308	6720	67.142	4.931	60599	5925	26475	824	101.196	4.003
صناعة	216	21	83	5	70	7	422	25	83.099	4.510
خدمي	131.866	20.313	168.688	27.266	235.484	40.462	328.387	35.720	310.519	36.375
تجاري	82.081	10.403	81.497	13.292	79.024	6.025	118.455	10.817	150.965	7.848
مهني	5.292	817	11.066	1.394	6.950	804	8.034	545	22.682	1.501
إجمالي	289.646	50.669	364.180	58.384	395.500	55.298	513.478	55.375	802.117	67.108

المصدر: موقع بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية ، http://www.ssdbank.com/financing_form.php ، تاريخ الاطلاع :

2021/04/05

من خلال الجدول شهد قطاع الخدمي في سنة 2017 أقصى مبلغ تمويل أصغر منفذ وصل إليه البنك ، حيث قدر (36.375) ، وبلغ عدد المستفيدين (310.519) هذا راجع إلى أن التمويل اللازم لتمويل المؤسسات الخدمية يتناسب مع حجم التمويل الأصغر الممنوح ، بالإضافة إلى سرعة العائد وقلة المخاطر ، يليها قطاع التجارة والذي قدر (7.848) ، وعدد المستفيدين (150.965) ، وذلك لأن التجارة المحلية مخاطرها أقل والدخول فيها تمتاز بالسهولة والعائد يكون يومياً ، أما سجل أدنى

مبلغ في القطاع الصناعي (4.510)، وهذا راجع لطبيعة القطاع و التمويل اللازم له ، إذ أن هذا القطاع بطبيعته يحتاج إلى تمويل أكبر من التمويل المخصص للتمويل الأصغر .

الجدول (06): أهم القطاعات المستهدفة بالتمويل الأصغر و نسبة مساهمتها

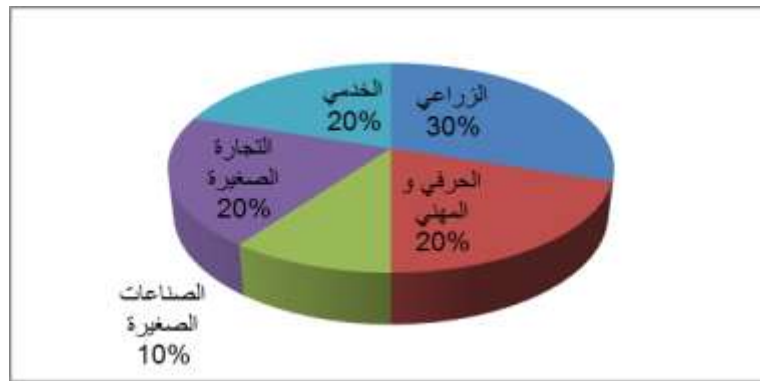
القطاع	نسبة المساهمة (%)
1 الزراعي	30
2 الحرفي و المهني	20
3 الصناعات الصغيرة	10
4 التجارة الصغيرة	20
5 الخدمي	20
الإجمالي	100

المصدر: موقع بنك الإدخار و التنمية الاجتماعية، http://www.ssdbank.com/financing_form.php، تاريخ الاطلاع :

2021/04/05

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك خصص أكبر مساهمة للقطاع الزراعي بنسبة 30 % ، وهذا يدل على السياسة الرامية التي ينتهجها البنك للنهوض بالقطاع الزراعي في السودان ، و خصص 10 % لقطاع الصناعات الصغيرة ، في حين خصص نسبة مساهمة بـ 20 % لباقي القطاعات .

الشكل (02) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في التمويل الأصغر



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

2. التمويل ذات البعد الاجتماعي

إن أهداف البنك لا تقتصر فقط على تخفيف حدة الفقر من خلال تقديم التمويل الأصغر للفقراء ، بل يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولايات السودان من خلال تمويل البنى الأساسية لتخفيف من شبكات المياه ، و مشروعات الصحة ، مشروعات التعليم ، شبكات الكهرباء و الطرق وغيرها من البنى التحتية .

الجدول (04): مساهمة التمويل ذات البعد الاجتماعي في مختلف القطاعات (المبالغ بالملايين جنيهه)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	إجمالي القطاع
المياه	24.265	32.933	33.492	5.009	1.321	96.846

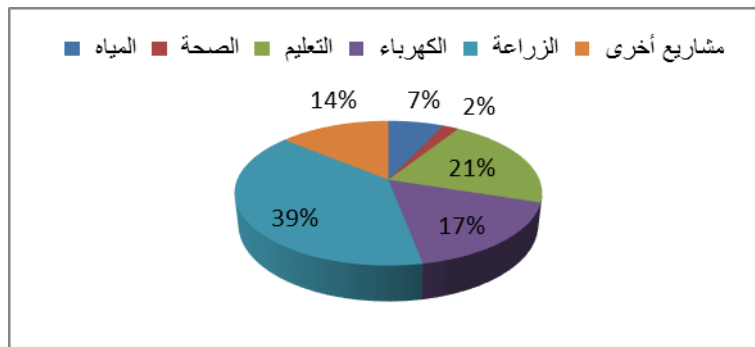
29.930	2.731	6.595	15.938	933	3.733	الصحة
311.680	131.837	39.654	81.297	42.193	16.717	التعليم
253.440	24.463	39.235	17.036	23.388	128.960	الكهرباء
568.753	296.456	130.469	119.208	22.620	41.487	الزراعة
196.820	128.181	15.725	41.601	9.005	12.960	مشاريع أخرى
1.457.469	584.989	236.685	308554	130898	228.221	المجموع

المصدر: موقع مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ، http://www.ssdbank.com/financing_form.php ، تاريخ الاطلاع :

2021/04/05

بلغ حجم تمويل البنى التحتية المنفذ خلال سنة 2017 مبلغ قدره 585 مليون جنية ، حيث يمثل القطاع الزراعي 50% ، قطاع التعليم 23% ، وبقية القطاعات الأخرى 23% و قطاع الكهرباء 4%. حيث وجه البنك مبلغ 5.3 مليون جنية لتمويل مشروعات المسؤولية المجتمعية لقطاعات الصحة ، التعليم ، و قطاعات تنمية أخرى .

الشكل(03): نسب مساهمة التمويل ذات البعد الاجتماعي في مختلف المجالات



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

3. مساهمة البنك في الشمول المالي

يساهم البنك في تحقيق الشمول المالي ، حيث قام خلال الفترة من 2013-2017 بإدخال 2.075.570 مواطنا للتعامل مع الجهاز المصرفي والاستفادة من الخدمات المتاحة وذلك عبر فتح الحسابات المصرفية ومنح التمويل الأصغر وفقا لعدة آليات وبرامج منها التوسع في فتح الفروع و الصرافات الآلية ، تسهيل إجراءات فتح الحسابات ، تطوير الخدمات التقنية و المنتجات ونظم الدفع الالكتروني ، خفض هوامش أرباح التمويل ، خفض تقديم وقت الخدمة وتقديم خدمات في إطار المسؤولية الاجتماعية

يقوم المصرف بتقديم بتقديم خدمات اجتماعية تتمثل: (بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، 2017)

- صرف كفالة الطلاب بالتنسيق مع صندوق دعم الطلاب لما لا يقل عن 200 ألف طالب ، منهم مايفوق 160 طالب عبر البطاقة المصرفية في 12 ولاية ؛
- تقديم خدمات الحج و العمرة ؛
- صرف معاشات الخدمة المدنية و القوات المسلحة و ربطهم بالمصرف لتمويلهم مشروعات صغيرة ؛
- صرف مرتبات الأئمة و المؤذنين عبر البطاقات المصرفية

- صرف كفالات الأيتام بالتنسيق مع ديوان الزكاة
- صرف مرتبات العاملين بالدولة عبر فروع المصرف
- تسهيل حصول على خدمات الادخار.

كما أتاح المصرف التدريب لعدد 960 طالب و طالبة بالتدريب حسب طلب كلياتهم لربط الدراسة بالعمل على أرض الواقع

4. أهم التمويلات الملازمة لتمويل المؤسسات الصغيرة في البنك

❖ تمويل المشروعات بالقروض الحسنة (بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، 2017)

أ. القرض الحسن للمرأة الريفية : تم إنشاء صندوق القرض الحسن للنساء المنتجات بالمناطق الريفية و بتمويل من وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية ، حيث يهدف هذا المشروع لزيادة دخل المرأة الريفية وتطويرها ، بلغ التمويل المنفذ 2.496 ألف جنيه خلال سنة 2017 لعدد 1.058 مستفيد ، مقارنة بإجمالي المبالغ المنفذة والمقدرة 19.885 ألف جنيه في نهاية سنة 2017 لعدد 14.837 مستفيدة .

ب. القرض الحسن لذوي الإعاقة : أعدت وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية عبر المصرف مشروعاً متكاملًا لتمويل أنشطة الأشخاص ذوي الإعاقة ، حيث بلغ التمويل 454 ألف جنيه لعدد 242 مستفيد خلال سنة 2017 لتصبح جملة المبالغ المنفذة والمقدرة بـ 1.988 ألف جنيه في سنة 2017 ، حيث إستفاد منها 1.2268 معاقا .

ت. القرض الحسن للنساء الفقيرات : يهدف المشروع إلى الاسهام في تخفيف حدة الفقر و توفى فرص عمل أفضل للنساء الفقيرات ، و نشر ثقافة التمويل الأصغر بالمناطق الريفية ، بلغ التمويل المنفذ 864 ألف جنيه لعدد 676 مستفيدة في سنة 2017 ، مقارنة بإجمالي المبالغ والمقدرة بـ 1.473 ألف جنيه لعدد 1.285 مستفيدة خلال سنة 2017.

ث. القرض الحسن لمنسوبي العوز المناعي : يقدم المصرف خدمات التمويل الأصغر للأفراد و الجمعيات الولائية لمنسوبي الجمعية السودانية لرعاية المتعاشين مع فيروس الايدز وفق ضوابط و شروط تمويل ميسرة بصيغة القرض الحسن حسب الاتفاقيات الواردة في الاتفاقية ، حيث بلغ عدد المستفيدين 604 فرد و 15 جمعية بمبلغ 2.929 ألف جنيه .

ج. القرض الحسن للطلاب (تسليف الطالب الجامعي) : يقوم المصرف بتسليف الطالب الجامعي ، و يهدف المشروع إلى رفع العبء عن الأسر الفقيرة حيث يتيح للطلاب الاستقرار الأكاديمي و المعيشي عبر توفير تمويل الرسوم الجامعية و السكن و غيرها من مستلزمات التعليم العالي بصيغة القرض الحسن ، قدر حجم التمويل 9.103 ألف جنيه لعدد 2.901 في سنة 2017 مقارنة بإجمالي المبالغ والمقدرة بـ 38.629 ألف جنيه لعدد 15.056 طالب و طالبة .

❖ التمويل النقدي المباشر للفقراء :

تم اختيار المصرف ليقوم بتوزيع الدعم النقدي المباشر لمستحقيه بكل ولايات السودان ، بواسطة ديوان الزكاة وشركة سودابوست بنسبة لا تقل عن 95 % ، و استهدف 500 ألف مستحقا ، و حاليا يقوم المصرف بتوزيع الدعم الاجتماعي لعدد 24.931 ويسعى المصرف لتحويل المستفيدين من الدعم النقدي المباشر إلى عملاء تمويل أصغر

كما تبنى البنك المركزي العديد من المبادرات لتحفيز التمويل الأصغر من أجل النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة من خلال: (عبد الله آدم عبد الله أحمد، 2018)

- منح البنوك التي تتوسع في توجيه التمويل للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة حوافز في شكل خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على البنوك بما يتراوح بين 2-5 %.

- رفع سقف التمويل الأصغر من 50 ألف جنيه إلى 100 ألف جنيه .

- تيسير إجراءات منح التمويل الأصغر و ذلك بإصدار تعميم بسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية .

- توفير تمويل بصيغة المضاربة المقيدة لمؤسسات التمويل الأصغر و عددها 44 مؤسسة .

-توفير التمويل لشباب الخريجين من خلال محفظة تمويل شباب الخريجين بهدف تمويل مشروعات شباب الخريجين على زيادة الأعمال مع إعطاء الأولوية للإناث و أصحاب المهن الزراعية و الحيوانية و الحرفية .

الخاتمة : من خلال ماسبق يمكن التوصل للنتائج التالية :

يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر من أهم أدوات الحد من الفقر ، إذ له دور فعال في تمويل و تنمية المؤسسات المصغرة من خلال توفير المال للفقراء بغرض تنمية قدراتهم العلمية و المالية و الاجتماعية ، و الخروج من دائرة الفقر و تحسين مداخيلهم ، و المساهمة في خلق مؤسسات مصغرة تدر دخلا عليهم و توفير مناصب عمل للغير ، و بهذا يعطي أصحاب المشاريع المصغرة فرصة الحد من البطالة و الفقر و علاج حالات الإقصاء المالي و المصرفي ، و تجنب الآثار الناتجة عن تراكم المخاطر المالية .

النتائج المتوصل إليها :

-لقد قامت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين و الحرفيين و المهنيين ، مما عرف هذا التمويل تطور كبير و قد أثبت فعاليته من خلال المزيد من المؤسسات المصغرة التي من خلالها يمكن تخفيض معدلات البطالة و بالتالي تخفيض عدد الفقراء .

-يهتم البنك بنشر ثقافة الادخار لحشد الموارد الادخارية و توظيفها لخدمة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و تحسين مستوى معيشة الأسر بتمويل مشروعاتهم عبر الأفراد و المؤسسات الحكومية و الجمعيات ، و قد وفر البنك عدد من المنتجات الادخارية منها المحفظة الالكترونية و منتج الدفع عبر الموبايل و خدمة الدفع الموبايل المصرفي ، و توفير خدمة طلب التمويل الأصغر عبر الموقع الالكتروني للبنك .

-يقدم التمويل الإسلامي الأصغر نموذجا بديلا للملايين الفقراء الذين لا يستفيدون حاليا من خدمات التمويل الأصغر التقليدية ، حيث يجمع المبادئ الاجتماعية و الإسلامية بالقدرة على توفير الفرص لصالح الفقراء ، و هذا ما ينجر عن ذلك تنمية اقتصادية و اجتماعية .

- استنادا إلى القواعد الإسلامية يتحقق الشمول المالي من خلال أدوات أساسية تتمثل في تقاسم المخاطر و إعادة توزيع العادل للثروة مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية لجميع شرائح المجتمع.

التوصيات :

- ضرورة تهيئة بيئة تنافسية عادلة بين البنوك و المؤسسات الإسلامية و التقليدية ، و تعزيز أدوات توزيع الثروة في الشمول المالي كالزكاة و الصدقات و القروض الحسنة و الوقف من خلال حصر استقبال و توزيع أموال هذه الأدوات في النظام المالي الرسمي من خلال حسابات مصرفية ، و بهذا يزيد عدد المشمولين ماليا من ذوي الدخل المحدود و الأقل وصولا للتمويل .

-إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المؤسسات المصغرة ، و تعزيز مفهوم الادخار و توفير بين الأفراد وفق خطط التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة التي من شأنها أن توفر للأفراد القدرة على الاستثمار في مختلف المجالات و الأنشطة المتاحة .

-يجب على البنوك الإسلامية أن تنمي روابط مع المنظمات التي لا تستهدف الربح بهدف الوصول للفقراء و الاعتراف بالتمويل الأصغر كقطاع إضافي بكل ما يتمتع به من خصائص مميزة .

قائمة المراجع :

الجريدة الرسمية رقم 15 77) . ديسمبر 2001 . (المادة 5 ، 6 ، 7 ، من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 .

المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب (s.d.). ، عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ، تنمية التمويل الاصغر الاسلامي ، التحديات والمبادرات . جدة ، المملكة العربية السعودية.

Bank Group. (2017). *World Bank and Islamic Development*.

Banque D'Algérie. (consulté le 03/02/2021.). , *Brochure sur l'inclusion financière*, p01-02. ,
Récupéré sur <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion7.pdf>

CGAP. (2011). *Global Standard –Setting Bodies And Financial Inclusion For The Poor*.

Khan ,Ajaz Ahmed. (,2008). , Islamic Micro credit :Theory ,policy and practice . 06.

Mejeha ,Remy O. (Posted 02 March 2009). , Microfinance Institution In Negeria,. *MPPRA, Paper N° 13711*,.

البنك الدولي (أكتوبر 2012). (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دليل التنظيم والاشراف للتمويل الاصغر ، الارشادات المتفق عليها CGAP.

التدريب، ا. ا. (s.d.). عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ، تنمية التمويل الاصغر الاسلامي ، التحديات والمبادرات . جدة ، المملكة العربية السعودية.

الصديق طلحة محمد رحمة (ديسمبر ، 2017 ، (دور التمويل الاصغر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الدول الافريقية . مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الثالث 259 ,

ايهاب طلعت الشايب (2010). أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن . بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال مويل الاصغر (، ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس.

بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم ، فارس أرباب اسماعيل (فبراير 2006 . (تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الاصغر في السودان ، يونيكونز للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان . الخرطوم.

بنك الادخار والتنمية الاجتماعية (2017). *التقرير السنوي* .

توفيق عبد الرحيم يوسف حسن (2002). *ادارة الاعمال التجارية الصغيرة*. عمان ، الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع .،

جبار محفوظ). العدد 05 ، ديسمبر 2003 . (، المؤسسات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة و مشاكلها التمويلية . مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة .، 215 ,

زيتوني، ع. ا. (s.d.). ، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة .

سمير علام (s.d.). *ادارة المشروعات الصغيرة* ، ، بدون تاريخ. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

صندوق النقد العربي (2015). ، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية . أبو ظبي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية.

عبد الله آدم عبد الله أحمد . (2018). دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر خلال الفترة (2008-2017) ، دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. الخرطوم.

علي سماي ، عمر قاضي (s.d.). واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية ، دراسة حالة فرع بنك البركة بالبلدية . ملتقى وطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر ، آلية لدعم التنمية المستدامة ، (p. 03). جامعة الجليلي بونعامة ، خميس مليانة.

فؤاد عبد اللطيف السرطاوي . (1999). التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص ، الطبعة الاولى .، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

قمر الممللي . (2015). المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية .رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة دمشق ، سوريا.

لخلف عثمان . (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، دراسة حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.

محمد مصطفى غانم . (2010). واقع التمويل الأصغر الاسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة). رسالة الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة

منذر قحف . (2004). مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الثالثة. جدة: لمعهد الاسلامي للبحوث و التدريب.

موقع مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية (تاريخ الاطلاع : 2021/04/05).
http://www.ssdbank.com/financing_form.php .،

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

يقور احمد ، موسى نصيرة بوشيخي محمد رضا (2021)، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة في ظل تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الادخار و التنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013 - 2017). ، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 03 (العدد 02). الجزائر: المركز الجامعي أفلو ، الجزائر ص.ص 29-46